

الخميس 14 ماي 2026

## بيان

في إطار سلسلة ندواتها الشهرية، الهادفة إلى التفاعل مع القضايا الراهنة، نظمت المحكمة الدستورية، اليوم 14 ماي 2026، ندوتها الشهرية السادسة، حول موضوع "حدود اختصاص وصلاحيات السلطات العامة في العملية الانتخابية ومجالات التعاون والتكامل بينها"، وذلك تزامنا مع الاستعدادات للانتخابات التشريعية المقررة في 2 جويلية 2026.

تناولت هذه الندوة، التي انعقدت تحت إشراف رئيسة المحكمة الدستورية، السيدة ليلي عسلاوي، المسار الإجرائي للعملية الانتخابية، في ضوء اختصاصات وصلاحيات الهيئات الممثلة فيها، عبر مداخلات محورية، استعرضت مختلف محطات هذا المسار بدءا من الإشراف عليه ومراقبته، إلى غاية إعلان النتائج النهائية للاقتراع.

وقد جمعت هذه الندوة، أعضاء من المحكمة الدستورية، وممثلين عن كل من السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، ووزارة العدل، وسلطة ضبط السمعي البصري، والسلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، في أجواء علمية تفاعلية، إلى جانب حضور أكاديمي مميز لطلبة المدرسة العليا للقضاء، والمدرسة العليا للعلوم السياسية، وكلية الحقوق بجامعة الجزائر 1، فضلا عن تلاميذ المدرسة الوطنية للإدارة، إذ أتاحت للحاضرين فرصة الاطلاع على الآليات والإجراءات القانونية المنظمة لمراحل العملية الانتخابية. كما شهدت نقاشا ثريا، ساهم في تعميق الفهم الجماعي، حول آليات التنسيق المشترك لضمان شفافية ونزاهة الاستحقاقات الوطنية، عكست عمق المقاربة التكاملية التي يفرضها النص الدستوري والقانون العضوي للانتخابات، لضمان انسجام الأداء المؤسسي في كافة مراحل العملية الانتخابية.

ويكمن الهدف من تنظيم هذه الندوة، في تكريس فضاء مؤسسي لترسيخ آليات التكامل بين مختلف الهيئات الفاعلة في المسار الانتخابي، من خلال تحديد نطاق اختصاصاتها وصلاحياتها، وبحث السبل الكفيلة بترجمة هذا التكامل الوظيفي إلى واقع ملموس يضمن حرية الاستحقاق التشريعي المقبل وشفافيته ونزاهته، بما يعزز ثقة المواطن في مؤسساته الدستورية ويصون حرمة صوته الانتخابي.